

تاريخ المصاحف

بقية ما كتبه موسى افندي جارا لله الرومي

ثم أصيب الاسلام بموت عمر وولي عثمان فزادت الفتوح واتسع الامر وسعى الساعون في ايقاع الخلاف بنشر الاختلاف فدعت الحال الى نشر المصاحف المكتوبة على مشهد من الصحابة عظيم فجمع الصحابة وكانت عدتهم يومئذ بالمدينة تزيد عن اثني عشر الفا فطلب المصنف من حفصة أم المؤمنين واحضر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فكتبوا خمسة مصاحف من غير تغيير ولا تبديل عما كان عليه المصنف الذي كتبه زيد بأمر أبي بكر . وما ورد عن عثمان في الاقال وبراءة فابداه عما كان يراه قبل من انها سورة واحدة اذ لم يقف على بيان من النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد شهد عثمان النسخ الاول وقد وقع الاجماع فيه على هذا الترتيب ولم يبد عثمان خلافا فيه ولو كان له رأي يراه لوجب عليه ان يظهره وما جرى بين عبد الله بن عباس وبين عثمان من سؤال وجواب فحكاية لما كان يراه عثمان قبل . وعين زيدا ان يقرئ بالمدينة وبعث عبد الله بن السائب مع المكي والمغيرة بن شهاب مع الشامي وابا عبد الرحمن السلمي مع الكوفي وهاشم بن قيس مع البصري . وقرأ كل مصر بما في مصحفه على هؤلاء الصحابة . ونسخوا من هذه المصاحف الخمسة مصاحف لا يحصى عددها فلم يبق في الامكان كيد الكائدين ولا وهم الواهمين بقي عثمان كذلك اثني عشر عاما حتى مات وبموته حصل الاختلاف وابتدأ أمر الروافض . ثم تولى الامر علي وملاك وتبي خمسة اعوام ونسخت أشهر خليفة مطاما غالب الامر ما كنا بالكوفة والقران يقرأ في المساجد في كل مكان وهو يوم به الناس والمصاحف معه وبين يديه . ثم بعده ابنه الحسن . وكان علي يثني ثناء على أبي بكر وعثمان فيما قبل في المصاحف . ولو كان وقع من أبي بكر وعثمان تغيير في شيء بنقص أو زيادة (ولا يمكن ذلك لامتناع تواطىء الكثير المتفرق على التغيير في شيء فلو وقع من أحد لظهر ولاقتضح المرتكب من ساعته) لما قدر على مثلة التحمل والصبر عليه بعد ما تولى الامر وهو الذي قاتل أهل الشام في رأي يسير رآه ورأوا خلافة . وعلى شهد النسخين ورأس في كلا الوقتين

فالي القول في الخلافة في النسخين نافذ الرأي حائز الجلال

فلا يمكن ان أبا بكر وعثمان قد استقطبا بعض ما نزل في أهل البيت . ولم يكن أبو بكر وعثمان الا كغيرهما من الصحابة في شأن جمع القرآن . ولو كان نزل شيء في أهل البيت لتواتر كسائر الآيات وكم ماشاع وذاع أمر محال لا يستطاع (١)

وعلماء الامامية ورحمهم الله تعالى اجل من ان يقولوا قد وقع نقص في القرآن بمر أبي بكر أو أمر عثمان . والشيوخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه ، والسيد المرتضى علم الهدى ذوالجهد ابو القاسم علي بن الحسين الموسوي ، والفاضل نور الله في معاني التواصب ، والامام الطبرسي في مجمع البيان ، هؤلاء اعلم علماء الامامية واعلام امتنا الاسلامية ، قد قالوا بامتناع وقوع التغيير في القرآن وقالوا ان السلم بتفاصيل القرآن وابعاضه كالملم بكلمة وجملته . فمن رام في اسقاط بعض آيات نزلت ، فليسع أولا في رفع كل القرآن وكم اخبار انتشرت . وما نقل عن بعض علماء الشيعة من سقوط بعض آيات نزلت فلا أرى ان ذلك كان وأيا لهم برونه انما ذلك من جملة بقايا اخبار كانت تنشر من عند الذين يحبون ان تشيع الفاحشة والفتنة في المسلمين ، ومن عند الذين يفتنون خبالا ويسعون فسادا في الدين وقد كانت مثل هذه الاخبار أضع وسيلة في الحصول على اغراضهم السياسية فجازوا فوزا عظيما في دعوتهم ، ونالوا فوق ما أملوا في كسر شوكة الامة الاسلامية وتهريق وحدتهم . وقد دس هؤلاء من أباطيل الاخبار شيئا كثيرا في الدين قد تلقاه واختر به قوم من أهل الخير فادخلوه في دواوين الاحاديث والاخبار واسفار السنن والآثار .

وقد من الله علينا اذ جعل فينا رجلا عدولا ميزوا صن نبينا عن موضوعات الاخبار وأكاذيب الآثار ، فسقونا من بين فرت ودم لنا خالفا سائغا للشاربين . هذا وكل ما ذكرته من تاريخ القرآن والمصاحف فهو حق لان الامر كان ووقع كذلك ومن ادعى اتصاف الشمس في النهار فأنما عليه ان يشير الى ما هناك ، ومن خالف فلا يمتد به فان الخلاف في ذلك معناه الى قوم نقلوا اخبارا ظنوا صحتها لا يرجع عليها عن العلوم المقطوع بصحته والى قوم اتوا بأقوال لا يقوم لها من عالم الشهود شاهد ولو اتانا ساكنا مسلحكم واستجزنا التدليس على ائمتنا وارثكنا ما لم يرتكبه ساقتنا

(١) يريد المؤلف بهذا الرد على ما ينقل عن بعض غلاة الشيعة من زعم كتمان

الصحابة لايات ادعوا انها نزلت في آل البيت عليهم السلام كما سيجرح به

لائيما بما يبلس به خصومنا أسفاً . لكن يكفي في بيان الحق ان تأتي بما كان ، وليس من شأن الناقل ان يتمسك بما بعد عن الحق وبان . وحيث وفيما الموضوع بمون الله تعالى بما استطعنا من البيان . وكان ذلك خبير ماجئنا وخيار ما انتظفنا من حدائق الايمان ، وأينا من واجب الاحسان علينا ان تأتي بما يدل على امتناع وقوع التحريف في القرآن . ونحن الآن نأخذ بمحول الله وقوته في اجمال ما فصله العلماء في ذلك ، وان نجيع ونلتقط ما انتشر في صحائف الدواوين من هنا وهناك .

البرهان الاول : ان النبي صلى الله عليه وسلم اتقل والصحابة أوف مزلفه ما منهم احد الا وهو يحفظ قسما وافرا من القرآن . وفيهم مئات يحفظونه كله بتمام الضبط والاتقان عن ظهر قلب . ثم ان الكثير منهم تشتتوا أثر ذلك في الاقاليم ، وانتشروا في الاقطار استيذاناً بمواطنهم الاصلية . أو تمينا لعمل من الاعمال الملكية والدينية ، ثم نسخت المصاحف ووصلت الى هذه الاعداد الكثيرة في المدن والبلاد ، فلو كان وقع تحريف في كلمة أو تحريف في حرف لظهر وتثارت الامة وهاجت الخواطر على جامعي المصاحف وقتلواهم قتالا ولا ريد كثير من الناس لان اساس اقل تغيير فيه بجهل العباد . أو وقوع تصرف فيه بالافكار وكيد أهل الفساد . يقضي بانه غير منزل من عند الله سبحانه وتعالى . انكنا لم نسمع ان أحدا من مسلم وغيره عارض في شيء من القرآن وادعى ذلك فيه . ولو وقع حبة تحريف فيه في العصر الاول لوقع تغييرات في العصور الاخيرة على سنن قانون الطبيعة في النمو . لكن القرآن قضى من أجزائه ثلاثة عشر قرناً وزيادة ، وملاأت المصاحف وجه الارض وطباقتها ولم يوجد مصحف يختلف عن الآخر بحرف واحد .

البرهان الثاني : ان القرآن أكبر دلائل النبوة ، به ظهر الدين وعز شوكة المسلمين . هو آية ظلت اتعاق الجبابرة لها خاضعين ، فاذعنوا له بجنس الجناح طائعين لاواصره ، عاملين باحكامه . فلا يمكن ان يرضى الامة تحريف شيء منه ولو كان دونه بذل المهج والتفوس .

البرهان الثالث : من أم بتاريخ الصحابة ونظر نظرة في صحاح الاحاديث يعلم أنهم العلم ما كانت عليه الصحابة من غاية الاعتناء ونهاية الاهتمام في حفظ القرآن وضبطه حتى مقادير المدات . وتفاوت الامالات ، ويعرف ما لهم من مزيد العناية ، في ضبط الاحاديث والرواية . حفظا وكتابة ومن وفور الاحتياط وعظيم الثبوت عند ادائها وتبليغها الامة .

والعقل يحكم طوعاً بالقسط ، وضرورة باليقين ان الجمل الكثير والجمع الكثير الذين أخذوا القرآن تلقياً عنه عليه السلام في تضاعيف عشرين سنة ، وضبطوه حفظاً في الصدور وثبتوا في الصحائف والسطور لا يجوز عليهم التخليط فيه ولا التيسير . وشعر الاقدمين مع انه لا يمكن ان يظهر ظهور القرآن ولا ان يحفظ كحفظه ولا ان يضبط مثل ضبطه ولا ان تمس الحاجة اليه مساسها للقرآن لو زيد فيه بيت أو لفظ أو غير فيه حرف أو حركه للبرأمة أصحابه وأنكره أربابه . وطمن فيه عارفوه ، ووجدده وأووه . وقد شوهد ذلك في كثير من الاشارة والخطب والاراحيز يعرفه من يفتني بلفظ العرب ورواياتها .

فانما كان ذلك مما لا يمكن في شعر الاقدمين فكيف يجوز وقوعه في القرآن مع النية الصادقة والضبط المتقن والعلم بأنه دليل النبوة ونور الشريعة وملجأ الأمة . البرهان الرابع : ان العلم بالقرآن كله وجملته فاق في الوضوح والاشتهار أشهر المتواترات من كبار الحوادث وعظائم الوقائع ومهمات الامور وحواضر الاحوال . والعلم بآيات القرآن وسوره وقاصيله واباضه عند حفظه ورواه في العصر الاول كالمسلم به كله وجهته : فان النية اذ ذاك توفرت . والدواعي اشتدت . والنرايح انبثت الى حفظه الراسخ وضبطه المتقن . والغايات تباينت والاعراض اختلفت : فمنهم من يضبطه لاتقان قراءته ومعرفة وجوهها وصحة ادائها . ومنهم من يحفظه لاستنباط الاحكام وبيان تعاليم الاسلام . ومنهم من يقصد بحفظه معرفة تفسيره ومغانيه والوقوف على غامضه وغرائبه . ومنهم من يسجبه بالغ فصاحته وذائق بلاغته ورائق اسلوبه وشائق نظمه وعجيب تأليفه . ومنهم من يحفظه استناداً لتلاوته واستجاباً في كرامته وتقرباً بقراءته وتعبداً بدراسته . ومنهم من يحفظه لجرد التمشرف بعرف حياه والقيام بواجب ادائه وتعليقه وهو الاغلب .

فبالضرورة لا يمكن على أهل هذه الهمم العالية والاعراض المتفاوتة والنيات المتباينة مع كثرة اعدادهم وتباعد بلادهم ان يجتمعوا على التحريف والتغيير ويتواضعوا على التبديل .

البرهان الخامس : لا يخفى على الحبير علوم القرآن وطرقه الثابتة انه لم ينقض عصر الرسالة الاوتابع التابعون وأخذوا عن الصحابة مباشرة وقل فيهم من لا يحفظ كل القرآن . وكان الرجل لا يكون عظيمياً في الاعين ولا يصد صاحب حديث ما لم يحفظ عشرات آلاف من الحديث . فتبعوا حفظة الصحابة في كل زمان ومكان

فما بانهم ان محابا كذا يحفظ آية كذا بلغة كذا من اللغات التي نزل بها القرآن (وسأين معنى اللغات والاحرف في القرآن بما لا أظن ان الحق يعمده ان شاء الله) الا ارتحلوا اليه وتلقوا عنه حتى جمعوا القراءات التي قرأ بها القرآن بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم ثم جاء قرن كان حفظ القرآن عندهم كأنه أمر لازم . وكان اقطار حوافظهم قد امتدت ودوائر احاطتهم قد اتسعت . فكثرت فيهم من يحفظ مئات ألوف من الحديث ومن يحفظ من أشعار الجاهلية وأيام العرب وخطبها وأمثالها وأراجيزها ما لا تسعها ضخام الاسفار كانوا يحفظون كل ذلك لاجل القرآن وعلومه فوضوا علوم الرسوم والتجويد والقراءات وعلوم الدين وكل مباديها

وكان من أساس دينهم في الله تشديد النكير على البدع وشدة الاعتصام بالسنة الثابتة والمحافظة على ماورد والوقوف عند حد أمر ثبت . وما مضى قرن الا وجاء الذي بعده محققا باحثا في علوم القرآن . جاريا على ما جرى عليه سلفه . كل انسان أحاط بعلوم القرآن خبرا يعلم ان طرقه ورواهه واختلاف رواياته كلها توقيف لم يتصرف فيها أحد بشي . فتوقوع التحريف في القرآن من مثل هذا لامة غير ممكن .
البرهان السادس : الصدر الاول كان عاظا بالاعداء من اليهود وغيرهم . وكانوا أشد الناس عداوة للذين آمنوا عموما ولنبي عليه السلام خصوصا . واقفين له وشوماء بالمرصاد ناصيين لهم حياثل القتل موغرين عليهم صدور الناس . فلو عثروا على أدنى تحريف أو تحريف لشنوا على جامعي المصاحف فارة الفتنة . وشتموا عليهم في جميع القبائل . ولما كان ذلك من أعظم الفرص المساعدة على آفاتهم في نظر الامة . وأكبر الوسائل المؤدية الى تفرق الجماعة الاسلامية وتشيت كتبها

كانت مدينة النبي عليه السلام خاصة بالمناقين كان عرفهم بسيماهم ويعرفهم في لحن اقوالهم كانوا يحضرون في مجالسه يسمعون منه ويقرأون في من قرأ ويصلون مع من صلى

وهم في كل لحظة يتوسمون خشية تصدر منه ليتخذوها ذريعة الى رد الناس عن الايمان به . وقد صاحبوا أصحابه بعده ولم يستمع ان واحدنا منهم قال بتغيير حرف من القرآن وهم أولى الناس بذلك واقدرهم على فرض وقوعه لصبايعهم الاصل من النبي . وتتابع القتل المساعدة لهم في طعن الدين بأب أكبر المطاعن .

أمة عربك اقوال نبيها ونحلتها . ويهتت فيها بحث تدقيق ونقدها . ورووت

وقد سمي هؤلاء بأهل السنة والجماعة لأنهم يحكمون السنة العملية المثبتة فيما هو حتم وفيما هو مخير فيه ويختارون الاجماع والاتفاق على الخلاف والافراق ولذلك كان من مزاياهم النباذ عن تكفير أهل القبلة وتضليلهم لاجل الخلاف والعمدة عندهم في صحة الايمان وولاء أخوة الاسلام هو الاخذ بالجمع عليه في العصر الاول المعلوم من الدين بالضرورة ويعذرون من أخطأ فيما عدا ذلك

ثم إن علماء أهل السنة قد كانوا ينظرون في وجوه الترجيح بين ما اختلف فيه عمل أهل العصر الاول أو الرواية عنهم فيأخذ كل واحد ما يراه أرجح مع كونه يندر من يأخذ بغير ما اختاره هو لا سيما اذا كان رأياً لا رواية ثم حدث في الامة التقليد ومار كل فريق يتعصب لمام من أئمة علماء الامصار من بعدهم فعاد بذلك التفرق والاختلاف المقوتان عند الله الى المنسبين الى أهل السنة والجماعة وروى بذلك أهل البدع ما وجدوا من المطاعن عليهم وعلى مذهبهم بل كان ذلك مما طه به في أصل الدين

سبق لنا قول في هذا الخلاف ومضاره ورأي في تلافيه واتقاء أخطاره أودعناها مقالات محاورات المصلح والمقلد (التي جمعت من المنار وطبعت في كتاب من نقل) وأيدناه بما كتبه حجة الاسلام أبو حامد الغزالي في كتابه القسطاس المستقيم من الدعوة الى إزالة الخلاف بالاخذ بالجمع عليه والتخير في المختلف فيه وقليل من الناس من يترك كل ما أجمع على تحرره ويؤدي كل ما أجمع على وجوبه ويفعل ما سهل عليه مما أجمع على نديه واستجابته ولكن المرزوقين بالتعصب للمذاهب يسهل عليهم قطع أخوة الايمان بسبب خلاف في رواية أو رأي مما لم يجمع عليه المسلمون وهم مع ذلك يتركون بعض الفرائض ويرتكبون بعض المحرمات ويحسبون ذلك أهون من الخلاف في الدين

وقد قرأنا في هذه الايام رسالة لشيخ الاسلام أحمد بن تيمية في مسألة الخلاف في العبادات وحقيقة السنة والجماعة فأثرنا نشرها رجاء ان ينفع الله بها المسلمين (٥١ : ٥٥) وذكر فان الدهكري نفع المؤمنين قال رحمه الله تعالى وأما

(قاعدة) في صفات العبادات الظاهرة التي حصل فيها تنازع بين الأمة في الرواية والرأي مثل الاذان والجهر بالبسملة والقنوت في الفجر والتسليم في الصلاة ورفع الايدي فيها ووضع الاكف فوق الاكف ومثل التمتع والافراد والقران في الحج ونحو ذلك فان التنزع في هذه العبادات الظاهرة والشائئ اوجب أنواعا من الفساد الذي يكرهه الله ورسوله وعباده المؤمنون

(أحدها) جهل كثير من الناس أو أكثرهم بالامر المشروع المسنون الذي يحبه الله ورسوله والذي سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه والذي أمرهم باتباعه (الثاني) ظلم كثير من الأمة أو أكثرهم بعضهم لبعض وبغيرهم عليهم آفة بغيرهم مما لم ينه الله عنه وبغيرهم على ما لم يفيضهم الله عليه وتارة بترك ما أوجب الله من حقوقهم وصلتهم لعدم موافقتهم له على الوجه الذي يؤثره حتى يقدمون في الموالاة والهبة واعطاء الاموال والولايات من يكون مؤخرا عند الله ورسوله ويتركون من يكون مقدما عند الله ورسوله لذلك

(الثالث) اتباع الغن وماتهموى الانفس حتى يصير كثير منهم مدبنا باتباع الاهواء في هذه الامور المشروعة وحتى يصير في كثير من المتفقهة والمنجدة من الاهواء من جنس ما في أهل الاهواء الخارجين عن السنة والجماعة كالخوارج والروافض والمعتزلة ونحوهم وقد قال تعالى في كتابه (ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ان الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب) وقال في كتابه (لا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل)

(الرابع) التفرق والاختلاف المخالف للاجماع والاتلاف حتى يصير بعضهم يفيض بعضا ويماديه ويحب بعضا ويواليه على غير ذات الله وحتى يبغي الأصر ببعضهم الى الطعن واللعن والهمز واللمز ويبيضهم الى الاقتال بالايدي والسلاح ويبيضهم الى المهاجرة والمقاطعة حتى لا يبطل بعضهم خلاف بعض وهذا كله من أعظم الامور التي حرمها الله ورسوله والاجتماع والاتلاف من أعظم الامور التي أوجهاها الله ورسوله قل الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حتى تقاته ولا تكونن

الا وأنتم مسلمون واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا - اذ قوله - ولا تكونوا كالأدنين
تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءتهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم - يوم تبيض
وجوه وتسود وجوه) قال ابن عباس : بوض وجهه أهل السنة والجماعة وتسود
وجوه أهل البدعة والفرقة وكثير من هؤلاء يصير من أهل البدعة يخرجوه عن
السنة التي شرعها رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه ومن أهل الفرقة بالفرقة
المخالفة للجماعة التي أمر الله بها ورسوله وقال : (ان الذين فرقوا دينهم وكانوا
شعبا لست منهم في شيء) وقال تعالى (وما آتاهم فيه الا الذين أوتوه من بعد
ما جاءتهم البينات) وقال تعالى (وما تفرق الذين أوتوا الكتاب الا من بعد
ما جاءتهم البينات) وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة
ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة) وقال تعالى (ان الذين عند الله الاسلام وما
اختلف الذين أوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم) وقال تعالى
(وآتيناهم بينات من الامر فما اختلفوا الا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم) وقال
تعالى (فما اختلفوا حتى جاءهم العلم ان ربك يقضي بينهم يوم القيامة) وقال تعالى
(فاتقوا الله واصلحوا ذات بينكم) وقال (ان المؤمنون اخوة فاصلحوا بين
أخويكم) وقال (الا من أمر بصدقة أو معروف أو اصلاح بين الناس) وهذا الاصل
العظيم وهو الاعتصام بحبل الله جميعا وان لا يفرق هو من أعظم أصول الاسلام
ومما عظمت وصية الله تعالى به في كتابه

ومما عظمت ذممه لمن تركه من أهل الكتاب وغيرهم ومما عظمت به وصية
النبي صلى الله عليه وسلم في مواطن عامة وخاصة مثل قوله « عليكم بالجماعة فان
يد الله على الجماعة » وقوله « فان الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد »
وقوله « من رأى من أمره شيئا يكرهه فليصبر عليه (١) فان من فارق الجماعة
فقد شبر فقد خلع ربة الاسلام من عنقه » وقوله « ألا أنبئكم بانفضل من درجة

(١) لعل المراد بالشيء الذي يكرهه ما لا يخالف الشريعة لا سيما في أحاديث
كثيرة ان الطاعة في المعروف وعلى ذلك باجوه وهو المصوم وأنه لا طاعة لمخلوق
في معصية الخالق

الصلاة والصيام والصدقة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟ قالوا بلى يا رسول الله قال «صلاة ذات البين فإن فساد ذات البين هي الحالقة لا أقول تحلق الشعر ولكن تحلق الدين» وقوله «من جاءكم وأمركم على رجل واحد منكم يريد أن يفرق جماعتكم فادبروا عنه بالسيف كأنما من كان» وقوله «يصلون لكم فإن أصابوا فلكم وإن أخطأوا فلكم وعليهم» وقوله «ستفرق هذه الأمة على اثنتين وسبعين فرقة منها واحدة نجية واثنتان وسبعون في النار» قيل ومن الفرقة الناجية قال - هي الجماعة يداً لله على الجماعة» وباب الفساد الذي وقع في هذه الأمة بل وفي غيرها هو التفرق والاختلاف فإنه وقع بين أممائها وعلماؤها من ملوكها ومشايخها وغيرهم من ذلك ما الله به عليم وإن كان بعض ذلك منفقاً لصاحبه لاجتهاده الذي ينفرد به خطأ أو الحسنات الماحية أو توبته أو لغير ذلك لكن يعلم أن رعايته من أعظم أصول الإسلام ولهذا كان امتياز أهل النجاة عن أهل العذاب من هذه الأمة بالسنة والجماعة وبذكرون في كثير من السنن والآثار في ذلك ما يطول ذكره وكان الأصل الثالث بعد الكتاب والسنة الذي يجنب تقديم العمل به هو الإجماع فإن الله لا يجمع هذه الأمة على ضلالة (الرابع الخامس) هو شك كثير من الناس وطعنهم في كثير مما أهل السنة والجماعة عليه متفقون بل وفي بعض ما عليه أهل الإسلام بل وبعض ما عليه ماثر أهل الملل متفقون وذلك من جهة نقلهم وروايتهم نارة ومن جهة تنازعهم ورأيهم أخرى أما الأول فقد علم الله الذكر الذي أنزله على رسوله وأسر أزواج نبيه بذكره حيث يقول (واذ كن مايتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة) حفظه من أن يقع فيه من التعريف ما وقع فيها أنزل فيه كما عصم هذه الأمة أن تجتمع على ضلالة فصم حروف التنزيل أن يغير وحفظ تأريه أن يضل فيه أهل الهدى المتمسكون بالسنة والجماعة وحفظ أيضا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من ما ليس فيها من الكذب عمداً أو خطأ بما أقامه من علماء أهل الحديث وحفاظه الذين قصروا عنها وعن نقلها وروايتها وعلموا من ذلك ما لا يعلم غيرهم حتى صاروا مجتهدين على ما تلقوه بالقبول منها إجماعاً محصوماً من الخطأ لأسباب

يطول وصفها في هذا الموضع وعلما هم خصوصا وسائر علماء الأمة بل وعامتها عموما ما صانوا به الدين عن ان يزداد فيه أو ينقص منه مثلا علموا انه لم يفرض عليهم في اليوم واليلة لا الصلوات الخمس وان مقادير ركعاتها ما بين الثنائي والثلاثي والرباعي وأنه لم يفرض عليهم من الصوم الأشهر رمضان ومن الحج الاحج البيت الصيق ومن الزكاة الا فرائضها المبرورة الى نحو ذلك وعلما كذب أهل الجبل والضلالة فيما قد يأترونه عن النبي صلى الله عليه وسلم لعلهم بكذب من يزعم من الراضية ان النبي صلى الله عليه وسلم نص على علي بالخلافة نصا قاطعا جليا وزعم آخريين انه نص على العباس وعلما أ كاذب الراضية والناصبية التي يأتونها في مثل الفروقات التي يروونها عن علي وليس لها حقيقة كما يرويها المكذون الطريقة مثل أ كاذبيهم الزائدة في سيرة عمر والبطلان حيث علموا مجموع مغايري رسول الله صلى الله عليه وسلم وان القتال فيها كان في تسعة مغاز فقط ولم يكن عدة المسلمين ولا الصدوق في شيء من مغايري القتال عشرين الفا ومثل الفضائل المروية لزيد بن معاوية ونحوه والاحاديث التي يرويها كثير من الكرامية في الارحاء ونحوه والاحاديث التي يرويها كثير من النساك في صلوات ايام الاسبوع وفي صلوات ايام الأشهر الثلاثة والاحاديث التي يروونها في اجتماع النبي صلى الله عليه وسلم هو واصحابه وتواجده وسقوط البردة عن رداءه وتزيقه الثوب واخذ جبريل بعضه وعوده به الى السماء وقتل اهل الصفة مع الكفار واستماعهم لمناجاة ليله الإسراء والاحاديث المأثورة في نزول الرب الى الارض يوم عرفة وصبيحة مزدلفة وروية النبي صلى الله عليه وسلم له في الارض يمين رأسه وأمثال هذه الاحاديث المكذوبة التي يطول وصفها فان المكذوب من ذلك لا يخصه احد الا الله تعالى لأن الكذب يحدث شيئا فشيئا ليس بمنزلة الصدق الموروث عن النبي صلى الله عليه وسلم الذي لا يحدث بعده وإنما يكون موجودا في زمنه صلى الله عليه وسلم وهو محفوظ محروس بنقل خلفاء الرسول وورثة الانبياء وكان من الدلائل على انتفاء هذه الامور المكذوبة وغيرها وجوه

(احدها) ان ما نرفت هم الخلق ودواعيهم على نقله واشاعته بمنع في العادة

كتابه فانفراد العدد القليل به يدل على كذبهم كما يعلم كذب من خرج يوم الجمعة واخبر بمحادثة كبيرة في الجامع مثل سقوط الخطيب وقتله وإمساك أقوام في المسجد اذا لم يخبر بذلك الا الواحد والاثنان ويعلم كذب من أخبر ان في الطرقات بلادا عظيمة وأما كثيرين ولم يخبر بذلك السيارة وإنما انفرد به الواحد والاثنان ويعلم كذب من أخبر بمادن ذهب وفضة متيسرة لمن أرادها فكان يعلمه الناس ولم يخبر بذلك الا الواحد والاثنان وأمثال ذلك كثيرة فباعتبار المقتل وقيامه وضربه الامثال يعلم كذب ما ينقل من الامور التي مضت سنة الله بظهورها وانتشارها لو كانت موجودة كما يعلم أيضا صدق ما مضت سنة الله في عباده انهم لا يتواطون فيه على الكذب من الامور المتواترة والمنقولات المستفيضة فان الله جبل جاهر الامم على الصدق والبيان في مثل هذه الامور دون الكذب والكتمان كما جبلهم على الاكل والشرب واللباس فالنفس بطبعها تختار الصدق اذا لم يكن لها في الكذب غرض راجح وتختار الاخبار بهذه الامور العظيمة دون كتمانها والناس يستخبر بعضهم بعضا ويميلون الى الاستخبار والاستفهام مما يقع وكل شخص له من يؤثر ان يصدقه ويسين له دون ان يكذبه وبكتمه والكذب والكتمان يقع كثيرا في بني آدم في قضايا كثيرة لا تنضبط كما يقع منهم الزنا وقتل النفوس والموت جوعا وعمر يا وهو ذلك لكن ليس الغالب على انسابهم الا الصحة وعلى أنفسهم الا البقاء فالغرض هنا ان الامور المتواترة يعلم انهم لم يتواطوا فيها على الكذب والاخبار الشاذة يعلم انهم لم يتواطوا فيها على الكتمان

(الوجه الثاني) ان دين الامة يوجب عليهم تبليغ الدين واظهاره وبيانه ويحرم عليهم كتمانه ويوجب عليهم الصدق ويحرم عليهم الكذب فتواطؤهم على كتمان ما يجب بيانه كتواطؤهم على الكذب وكلاهما من أقبح الامور التي تحرم في دين الامة وذلك باعث موجب الصدق والبيان .

(الثالث) انه قد علم من عدل سلف الامة ودينها وعظيم رغبتها في تبليغ الدين واظهاره وعظيم محاببتها للكذب على الرسول صلى الله عليه وسلم ما يوجب أعظم الملوم الضرورية بأنهم لم يكذبوا فيما قلوه عنه ولا كتموا ما أمرهم بتبليغه وهذه

العادة الحاجة الخاصة الدينية لهم غير العادة العامة المتحركة بين جنس البشر
(الرابع) ان العلماء الخاصة يملكون من نصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم
الوجهة عليهم التبليغ ومن تعذيبهم لامر الله ووه وله ومن دين آحادهم مثل
العلماء ومثل ابن مسعود وأبي ومعاذ وأبي الهرداه الى ابن عمر وابن عباس
وابن عمرو وغيرهم يملكون علما يقينا لا يتناجله ريب امتناع هؤلاء من كتمان
قواعد الدين التي يجب تبليغها الى العامة كما يملكون امتناعهم من الكذب على
رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعلم أيضا أهل الحديث مثل أحوال المشاهير
بمعرفة ذلك مثل الزهري وقنادة ويحيى بن أبي كثير ومثل مالك والثوري وشعبة
وحجاج بن زيد وحجاج بن سلمة وغيرهم أموراً يملكون معها امتناعهم من الكذب
وامتناعهم عن كتمان تبليغ هذه الامور العظيمة التي تأتي أحوالهم كتمانها لو كانت
موجودة ولهم في ذلك أسباب يطول شرحها وليس الغرض هنا تقرير ذلك وإنما
الغرض التنبيه على ما وقع من الشبهة لبعض الناس من أهل الأهواء
قالوا هذا الذي ذكرتموه معارض باسم الاذان والاقامة فإنه كان ينزل على
هذا النبي صلى الله عليه وسلم كل يوم خمس مرات ومع هذا فقد وقع الاختلاف في
صفت وكذلك الجهر بالبسملة والقنوت في الفجر وحجة الوداع من أعظم وقائمه وقد وسم
الاختلاف في قلهارذ كروا نحو هذه الامور التي وقعت فيها الشبهة والتنازع عند
بعض الناس ويعملوا هذا ممارساً لما تقدم ليسوغوا ان يكون من أمور الدين ما لم ينقل
بل كتم لأهواء واضرار وأما حجة الرأي والتنازع فان تنازع العلماء واختلافهم
في صفات الصادات بل وفي غير ذلك من أمور الدين صاد شبهة لكثير من أهل
الأهواء من الرافضة وغيرهم وقالوا ان دين الله واحد والحق لا يكون في جهنم
(ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) فهذا التفرق والاختلاف
دليل على انقضاء الحق فيما عليه أهل السنة والجماعة ويصرون عنهم بهارات تارة
يسمونهم الجهور وتارة يسمونهم الحشو يقوتارة يسمونهم العامة ثم صار أهل الأهواء
لما جعلوا هذا مانعاً من كون الحق فيما عليه أهل السنة والجماعة كل يتنحل خيلاً
من سبل الشيطان فالرافضة فتتعل التقل عن أهل البيت لما لا يوجد له وأصل

من وضع ذلك لهم زنادقة مثل رئيسهم الأول عبد الله بن سبأ الذي ابتدع لهم الرفض ووضع لهم ان النبي صلى الله عليه وسلم نص على علي بالخلافة وانه ظلم ومنع حقه وقال انه كان موصوما وغرض الزنادقة بذلك التوسل الى هدم الاسلام ولهذا كان الرفض باب الزندقة والالحاد فالصابئة المتفلسفة ومن أخذ ببعض أمورهم أوزاد عليهم من القرامطة والنصيرية والاسماعيلية والمالكية وغيرهم إنما يدخلون الى الزندقة والكفر بالكتاب والرسول وشرائع الاسلام من باب التشيع والرفض والمنزلة ونهموم تتحل القياس والمقل وتطمئن في كثير مما ينقله أهل السنة والجماعة ويطلقون ذلك بما ذكر من الاختلاف ونهموه وربما جعل ذلك بعض أرباب الملة من اسباب الطعن فيها وفي أهلها فيكون بعض هؤلاء المنصيين ببعض هذه الأمور الصغار ساعيا في هدم قواعد الاسلام الكبار

﴿ فصل ﴾

إذا تبين بعض ما حصل في هذا الاختلاف والتفرق من الفساد فمنه فذكر طريق زوال ذلك ونذكر ما هو الواجب في الدين في هذه المنازعات وذلك ببيان الاصلين الذين هما السنة والجماعة المدلول عليهما بكتاب الله فانه اذا اتبع كتاب الله وما تضمنه من اتباع رسوله والاعتصام بحبله جميعا حصل الهدى والفلاح وزال الضلال والشقاء

اما الاصل الاول وهو الجماعة وبدأنا به لانه اعرف عند عموم الخلق ولهذا يجب عليهم تقديم الاجماع على ما يظنون من معاني الكتاب والسنة فنقول عامة هذه التنازعات إنما هي في أمور مستعجابات ومكروهات لا في واجبات ومحرمات فان الرجل اذا حج متمثلا أو مفردا أو قارنا كان حجه مجزئا عند عامة علماء المسلمين وان تنازعوا في الافضل من ذلك ولكن بعض الخارجين عن الجماعة يوجب أو يمنع ذلك فمن الشيعة من يوجب المنعة ويحرم ما عداها ومن الناصبية من يحرم المنعة ولا يبيحها بحال

وكذلك الاذان سواء رجع فيه أو لم يرجع فانه اذنان صحيح عند جميع سلف الأمة وعامة خلفها وسواء رجع التكبير في أوله أو ثراه وإنما يخالف في ذلك بعض

شواذ المتفقين كما خالف فيه بعض الشيعة فاجب له الحجة بحج على خير العمل
وكذلك الإقامة يصح فيها الافراد والتثنية بأيها قام صحت اقامت عند عامة علماء
الاسلام الاما تنازع شذوذ الناس

وكذلك الجهر بالبسلة والخفاة كلاهما جائز لا يبطل الصلاة وان كان من
العلماء من يستحب احدهما أو يكره الآخر أو يختار ان لا يقرأ بها فالمنازعة بينهم في
المستحب والا فالصلاة باحدهما جائزة عند عوام العلماء فانهم وان تنازعوا بالجهر
والمخافة في موضعها هل هما واجبان أم لا وفيه نزاع معروف في مذهب مالك وأحمد
وغيرهما فهذا في الجهر الطويل بالقدر الكثير مثل المخافة بقرآن الفجر والجهر بقراءة
صلاة الظهر فاما الجهر بالشيء اليسير أو المخافة به فما لا ينبغي لاحد أن يبطل الصلاة
بذلك وما اعلم احدا قال به فقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه كان في صلاة المخافة يسمهم الآية احيانا وفي صحيح البخاري عن رفاة
بن رافع الزرقى قال كنا نصلي وراء النبي صلى الله عليه وسلم فلما رفع رأسه من
الركعة قال سمع الله لمن حمده قال رجل ورائه ربنا ولك الحمد حمدا كثيرا طيبا
مباركا فيه فلما انصرف قال «من المتكلم؟» قال أنا قال « رأيت بضمة وثلاثين
ملكاً يتدرونها ايهم يكتبها اول» ومعلوم انه لولا جهره بها لما سمعه النبي صلى الله عليه
وسلم ولا الراوي ومعلوم ان المستحب للمأموم المخافة بمثل ذلك وكذلك ثبت
في الصحيح عن عمر انه كان يجهر بدعاء الاستفتاح سبحانه اللهم وبحمدك وتبارك
اسمك وتعالى جديك ولا اله غيرك وهذا فعله بين المهاجرين والانصار والسنة الراتبة
فيه المخافة وكذلك كان من الصحابة من يجهر بالاستعاذة وفي الصحيح عن ابن
عباس انه جهر بقراءة الفاتحة على الجنائز وقال تعلموا انها السنة ولهذا نظائر
وايضافلا نزاع انه كان من الصحابة من يجهر بالبسلة كابن الزبير ونحوه ومنهم
من لم يكن يجهر بها كابن مسعود وغيره وتكلم الصحابة في ذلك ولم يبطل
احد منهم صلاة احد في ذلك وهذا مما لم أعلم فيه نزاعا وان تنازعوا في وجوب
قراءتها فذلك مسألة أخرى

وكذلك القنوت في الفجر اما النزاع بينهم في استحبابه أو كراهيته وسجود

السهر لتركه أو فعله والافعامتهم منفقون على صحة صلاة من ترك القنوت وأنه ليس
بواجب وكذلك من فعله اذ هو تطويل يسير للاعتدال ودعاء الله في هذا الموضع
ولو فعل ذلك في غير الفجر لم تبطل صلاته بانفاق العلماء فيما اعلم
وكذلك القنوت في الزهول هو في جميع الحول أو النصف الآخر من رمضان
انما هو في الاستحباب اذ لا نزاع انه لا يجب القنوت ولا تبطل الصلاة به واذ ذلك
كونه قبل الركوع أو بعده

وكذلك التسليم الثانية هل هي مشروعة في الصلاة الكاملة والناقصة أو في
الكاملة فقط أم ليست مشروعة هو نزاع في الاستحباب لكن عن أحد رواية
ان التسليم الثانية واجبة في الصلاة الكاملة أما وجوب الاركان أو وجوب ما يسقط
بالسهر على نزاع في ذلك والرواية الاخرى الموافقة للجمهور انها مستحبة في الصلاة
الكاملة أما وجوب الاركان أو وجوب ما يسقط بالسهر على نزاع في ذلك
والرواية الأخرى الموافقة للجمهور انها مستحبة في الصلاة الكاملة

وكذلك تكبيرات العيد الزوائد انما النزاع في المستحب منها والا فلا نزاع
في انه يجزى ذلك كله وكذلك أنواع الشهادات كلها جائز ما اعلم في ذلك خلافا
لا خلافا شاذاً وإنما النزاع في المستحب

وكذلك أنواع الاستفتاح في الصلاة وأصل الاستفتاح انما النزاع في استحبابه
وفي أي الأنواع أفضل والخلاف في وجوبه خلاف قليل نذكر قولاً في مذهب
الامام أحمد

واذا كان النزاع انما هو في الاستحباب علم الاجتماع على جواز ذلك وأجزائه
ويكون ذلك بمنزلة القراءات في القرآن فان جميعها جائز وإن كان من الناس من
يختار بعض القراءات على بعض وبهذا يزول الفساد المتقدم فانه اذا علم ان ذلك
جميعه جائز مجزى في العبادة لم يكن النزاع في الاختيار ضاراً بل قد يكون النوعان
سواء وان رجع بعض الناس بعضها ولو كان احدهما أفضل لم يجز ان يظلم من
يختار المنضول ولا يذم ولا يمازى باجماع المسلمين بل المجهود المحطى لا يجوز ذمه
باجماع المسلمين ولا يجوز الفرق بذلك بين الامة ولا أن يطلبي المستحب فوق

حقه فانه قد يكون من أتى بخير ذلك المستحب من أمور أخرى واجبة ومسنحة أفضل بكثير ولا يجوز ان نجعل المستحبات بمنزلة الواجبات بحيث يتمتع الرجل من تركها ويرى انه قد خرج من دينه أو عصى الله ورسوله بل قد يكون ترك المستحبات اضرار راجح أفضل من فعلها بل الواجبات كذلك ومعلوم ان اختلاف قلوب الامة أعظم في الدين من بعض هذه المستحبات فلو تركها المرء لا تلاف القلوب كان ذلك حسنا وذلك أفضل اذا كان مصلحة ائتلاف القلوب دون مصلحة ذلك المستحب وقد اخرجنا في الصحيحين عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها « لولا ان قومك حديثو عهد بجاهلية لتقضت الكعبة ولأصبتها بالارض ولجملت لها بما يدخل الناس منه ويا يا فخرجونه » وقد بين اخرج بهذا الحديث البخاري وغيره على ان الامام قد يترك بعض الامور المختارة لأجل تأليف القلوب ودفعها لغيرها ولهذا نص الامام أحمد على انه يجهر بالبسلة عند المعارض الراجح فقال يجهر بها اذا كان بالمدينة قال القاضي لأن أهلها اذا ذلك كانوا يجهرون فيجهر بها لتأليف ويعلمهم انه يقرأ بها وقال غيره بل لأنهم كانوا لا يقرؤنها بحال فيجهر بها ليعلمهم انه يقرأ بها وان قراءتها سنة كما جهر ابن عباس بقراءة الفاتحة في صلاة الجائزة فهذا أصل عظيم ينبغي مراعاته وهذا يزول الشك والطمع فان الاتفاق اذا حصل على جواز الجميع واجزائه علم انه دخل في المشروع فالتنازع في الرجحان لا يضر كالتنازع في رجحان بعض القراءات وبعض المبادات وبعض العلماء ونحو ذلك بل قد امر النبي صلى الله عليه وسلم كلا من القراء ان يقرأ كما يعلم ونهاهم عن الاختلاف في ذلك فمن خالف في ذلك كان من ذم الله ورسوله فاما أهل الجماعة فلا يختلفون في ذلك

وأما الاصل الثاني فنقول السنة المحفوظة عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها من السنة والخير ما يزول به الحرج وانما وقعت الشبهة لاشكال بعض ذلك على بعض الناس أما الاذان فقد ثبت في الأحاديث الصحيحة ان النبي صلى الله عليه وسلم سن في الاقامة الايثار والشفع ففي الصحيحين انه أمر بلالا أن يشتم الأذان ويؤثر الاقامة وفي صحيح مسلم انه علم أبا محذورة الاقامة متى شئى متى شئى

الاذان فاذا كان كل واحد من مؤذني رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أمره النبي صلى الله عليه وسلم بأحد النوعين صار ذلك مثل تعاليم القرآن لصرف بحرف وهشام بن حكيم بحرف آخر وكلاهما قرآن أذن الله ان يقرأ به وكذلك الترجيم في الاذان هو ثابت في أذان أبي معذورة وهو محذوف من أذان بلال الذي رواه في السنن وكذلك الجهر بالبسلة والمخافة بها صح الجهر بها من طائفة من الصحابة وصحت المخافة بها عن أكثرهم وعن بعضهم الامران جميعا واما المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الصحيح والسنن يقتضي انه لم يكن يجهر بها كما عليه عمل أكثر الصحابة وأمه في الصحيح حديث أنس وعائشة وأبي هريرة يدل على ذلك دلالة بينة لا شبهة فيها وفي السنن أحاديث أخر مثل حديث ابن مقبل وغيره وليس في الصحيح والسنن حديث فيه ذكر جهره بها والاحاديث المصرحة بالجهر عنه كلها ضعيفة عند أهل العلم بالحديث ولهذا لم يخرجوا في أمهات الدراوين منها شيئاً ولكن في الصحيح والسنن أحاديث محتملة وقد روى الطبراني باسناد حسن عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بها اذا كان بمكة وأنه لما هاجر الى المدينة ترك الجهر بها حتى مات ورواه أبو داود في التامخ والمنسوخ وهذا يناسب الواقع فان الطالب على أهل مكة كان الجهر بها وأما أهل المدينة والشام والكوفة فلم يكونوا يجهرون بها وكذلك أكثر البصريين وبعضهم كان يجهر بها ولهذا سألت أناساً عن ذلك ولعل النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بها بعض الاحيان أو جهرها خفياً اذا كان ذلك محفوظاً واذا كان في نفس كتب الحديث انه فعل هذا مرة وهذا مرة زالت الشبهة

واما التقوت فأمره بين لا شبهة فيه عند التأمل التام فانه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قنت في الفجر مرة يدعو على رعل وذكوان وعصية ثم تركه ولم يكن تركه نسخاً له لانه ثبت عنه في الصحيح انه قنت بعد ذلك يدعو للمسلمين مثل الوليد بن الوليد وسليمة بن هشام والمستضعفين من المؤمنين ويدعو على مضر وثبت عنه انه قنت أيضاً في المغرب والعشاء وسأرت الصلوات تقوت استنصار فهذا في الجملة منقول ثابت عنه لكن اعتقد بعض العلماء من الكوفيين انه تركه تركاً

نسخ فاعتقد ان القنوت منسوخ واعتقد بعضهم من المكين أنه مازال يقنت في الفجر القنوت المتنازع فيه حتى فارق الدنيا والذي عليه أهل المعرفة بالحديث أنه قنت لسبب تركه لزوال السبب فالقنوت من السنن العوارض لا الرواتب لأنه ثبت أنه تركه لما زال العارض ثم عاد إليه مرة أخرى ثم تركه لما زال العارض وثبت في الصحاح أنه لم يقنت بعد الركوع الا شهرا هكذا ثبت عن أنس وغيره ولم ينقل أحد قط عنه أنه قنت القنوت المتنازع فيه لا قبل الركوع ولا بعده ولا في كتب الصحاح والسنن شيء من ذلك بل قد أنكر ذلك الصحابة كابن عمر وأبي مالك الأشجعي وغيرها ومن المعلوم قطعا ان الرسول صلى الله عليه وسلم لو كان كل يوم يقنت قنونا يجهر به لكان له فيه دعاء ينقله بعض الصحابة فانهم نقلوا ما كان يقوله في القنوت العارض وقنوت الوتر فالقنوت الراتب أولى ان ينقل دعاءه فيه فاذا كان الذي نسجه إنما يدعو فيه لقنوت الوتر علم أنه ليس فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا مما يعلم باليقين القطعي كما يعلم عدم النص على هذا والله فانه من الممتع ان يكون الصحابة كلهم أهلوا نقل ذلك فانه مما يعلم بطلانه نطعا وبذلك المشهور عن الصحابة مثل عمر وعلي وغيرها هو القنوت العارض قنوت النوازل ودعاء عمر فيه وهو قوله اللهم عذب نفرة أهل الكتاب الخ يقضي انه دعاء به عند قتله للنصارى وكذلك دعاء علي عند قتاله لبعض أهل القبلة والحديث الذي فيه عن أنس أنه لم يزل يقنت حتى فارق الدنيا مع ضعف في اسناده وأنه ليس في السنن إنما فيه القنوت قبل الركوع وفي الصحاح عن أنس أنه قال لم يقنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الركوع الا شهرا والقنوت قبل الركوع هو القيام الطويل اذ لفظ القنوت معناه دوام الطاعة فتارة يكون في السجود وتارة يكون في القيام كما قد بيناه في غير هذا الموضع

وأما حجة الوداع وان اشبهت على كثير من الناس فانما أتوا من جهة الالفاظ المشتركة حيث سمعوا بعض الصحابة يقول انه تمتع بالعمرة الى الحج وهو لا أيضا يقولون انه أفرد الحج ويقول بعضهم انه قرن العمرة الى الحج ولا خلاف في ذلك فانهم لم يختلفوا أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجعل من احرامه وأنه

كان قد ساق الهدي ونحره يوم النحر وأنه لم يستمر بعد الحج في ذلك العام لاهو ولا احد من اصحابه الا عائشة أمر أخاها ان يمرها من التعم أدنى الحل وكذلك الاحاديث الصحيحة عنه فيها أنه لم يطف بالصفاء والمروة الا مرة واحدة مع طوافه الاول فالذين نقلوا انه أفرد الحج صدقوا لأنه أفرد أعمال الحج لم يقرن بها عمل الممرة كما يتوهم من يقول ان القارن يطوف طوافين ويسمى سعيين ولم يتمتع نمتما حل به من احرامه كما يفعله المتمتع الذي لم يسبق الهدي بل قد أمر جميع اصحابه الذين لم يسوقوا الهدي ان يحلوا من احرامهم ويجعلوها حرة ويحلوا بالحج بعد قضاء عمرتهم

باب الثقات

منافع الأوربيين ومضارهم في الشرق - الاستبداد (٣)

الفائدة الثانية الخروج من الاستبداد

أني على الشرق حين من الدهر كان يعبد فيه الملوك عبادة حقيقية ويسمىهم آلهة ويدعوهم أرباباً وهو لم يسلم من هذا الاعتقاد سلامة تامة عامة الى اليوم ثم ارتقى بعض شعوبه الى الاعتقاد بأن الملوك ليسوا آلهة خالقين ولكنهم اصحاب سلطة إلهية وسيادة ربانية يجب طاعتهم عدلوا أو ظلموا ، وتغديبهم اماراً أو احسنوا ، ثم جاء الاسلام باصلاح جديد ، فجعل أمر المؤمنين شوري بينهم وأمر اصحاب الرأي السديد والمعرفة بالمصالح العامة واجب الامثال في سياسة الامة وادارتها حتى لا يطمع فرد من الافراد بالاستئثار بالسلطة والاستبداد بالأمر . وجرى النبي صلى الله عليه وسلم في سياستهم على هذه القاعدة فكان يقدم رأي اصحاب الرأي المبرر عنهم بأولي الأمر على رأيه كما فعل يوم أحد اذ كان مريح بأنه لا يرى الخروج الى حرب قريش حتى تصل الى المدينة ورأي اصحابه الخروج فعمل برأيهم وكما فصل يوم بدر والاحاديث في ذلك كثيرة